

الحشهد السياسي

الجيش يلاحق المرعبي

نعم قاسم الحكومة إلى العمل بجد لمعالجة القضايا المختلفة، و«لا تقع فريسة الابتزازات التي تمارسها المعارضة». وأكد قاسم في حفل افطار أن الحزب «يبدل الجهد ليل نهار لإصلاح ذات البين بين قوى الأكثرية».

«الجماعة»: للمقاومة دور

من جانبه، رأى الأمين العام لـ«الجماعة الإسلامية» إبراهيم المصري خلال الإفطار السنوي لـ«الجماعة» أن العنوان الأهم في الشأن اللبناني هو الاستراتيجية الدفاعية. واعتبر أنه «لا بد من دور للمقاومة في الدفاع عن الوطن والمواطنين ضمن صيغة وطنية تُخرج المقاومة من إطار التجاذب السياسي، وتجعلها في المكان اللائق بها، حيث تصبح حقاً متاحاً لكل اللبنانيين، لا سيما أبناء الجنوب بصرف النظر عن الانتماء الطائفي أو الحزبي».

مهلة أهالي المخطوفين

وبعد 70 يوماً على خطف اللبنانيين الـ11 في سوريا، خرج ذووهم مجدداً إلى الشارع، إذ نفذت عائلتا عوض إبراهيم وحسن أرزوني اعتصاماً رمزياً عند مدخل القصر الجمهوري في بعداً أثناء انعقاد جلسة مجلس الوزراء، حاملين لافتات يناشدون فيها الدولة التحرك للإفراج عن المخطوفين. وقرروا نصب خيم في المكان حتى إطلاق سراح أبنائهم. وأرسل سليمان قائد الحرس الجمهوري العميد وديع الغفري ليستمع إلى مطالب الأهالي الذين ابغوه بضرورة تحرك الرئيس لإعادة المخطوفين، وأعطوا مهلة حتى الأحد المقبل للإفراج عن أبنائهم تحت طائلة التصعيد.

قتيل وجريح في عين الحلوة

أمناً، وقع اشكال مساء أمس في مخيم عين الحلوة أسفر عن سقوط قتيل وجريح. وفي التفاصيل أنه بينما كان إمام مسجد الفاروق التابع لـ«الحركة الإسلامية المجاهدة» يمر ومرافقه في حي سوق الخضار في المخيم قبيل الإفطار، طالته مياه كان يرشها فتى على عربية يبيع عليها «تمر هندي»، فما كان من المرافق إلا أن ضرب الفتى الذي شاهده عمه، وهو عنصر في حركة فتح. فما كان من الأخير إلا أن تهجم على المرافق والشهيد وضربهما. وفي ما بعد قام ثلاثة مقنعين برمي قبلة على منزل عم الفتى بعد الإفطار بالترافق مع إطلاق نار كثيف، ما أدى إلى جرح شخصين كانا مارين صدفة، ما لبث أحدهما أن فارق الحياة.

وسط الهجمة على المؤسسة العسكرية من جانب بعض الجهات السياسية، يحتفل الجيش قبل ظهر اليوم بعيده السادس والستين في تكتلة شكري غانم - الفياضية، في حضور الرؤساء ميشال سليمان وبنية بري ونجيب ميقاتي. وتتخلل الاحتفال كلمة لسليمان يتطرق فيها إلى الشؤون السياسية والأمنية الداخلية، فضلاً عن تأكيد قرارات مجلس الوزراء الداعمة للجيش.

وفي خطوة هي الأولى من نوعها، أعلنت قيادة الجيش أنها باشرت اتخاذ الإجراءات لملاحقة عضو كتلة المستقبل النائب معين المرعبي أمام الجهات المختصة «وفقاً لما تنص عليه القوانين، وذلك في ما يتعلق بالتهجم والافتراءات التي أدب على سوقها تجاه المؤسسة وقيادتها». وفي المقابل، أعلنت كتلة المستقبل أنها «لا تقبل كل تعرض إعلامي من شأنه المساس بسمعة المؤسسة العسكرية ووطنيتها»، وحملت الحكومة «مسؤولية كل الإجراءات والممارسات الخاطئة». ولم تعلن الكتلة موقفاً واضحاً بشأن المشاركة مجدداً في الحوار لعدم اكتفائها بتلبية مطلب «قوى 14 آذار» تسليم داتا الاتصالات إلى الأجهزة الأمنية. وأشارت إلى أنها «ستبقى على تشاور مع الأطراف الحليفة لاستكمال البحث مع رئيس الجمهورية في باقي المستلزمات التي دفعت هذه القوى لتعليق المشاركة».

من جهة أخرى، رأى رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون أن إعطاء داتا الاتصالات بكاملها إلى الأجهزة الأمنية جريمة ضد الدستور، مستغرباً كيف يسمح القضاء بهذا الأمر. وأعلن عون بعد الاجتماع الأسبوعي للكتلة: «سنبحث مع المحامين إذا كنا سنربط خصومة مع القضاة أنفسهم لأنه لا يمكن أن نقبل أن يتنصت علينا أحد».

على صعيد آخر، تابع مجلس الوزراء في جلسته في قصر بعبدا، البحث في مشروع قانون الانتخابات النيابية، فأقر 55 مادة من أصل 123 بعد قراءة النصوص مادة مادة، وسط استمرار التباين حيال بعض البنود من بينها النسبية وعدد الدوائر، على أن يتابع المجلس المناقشة في جلسة دعا إليها ميقاتي الإثنين المقبل في قصر بيت الدين المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية. ورفض مصدر في 14 آذار مقارنة مجلس الوزراء ملف اقتراع المغتربين واعتبر أن «ضعف الإيمان» هو العودة إلى قانون 2009. وقال لـ«الأنباء» إن «مشاركة المغتربين في صنع مستقبل لبنان أقل واجب هذه الحكومة الفاشلة. ففي زمن يتقدم فيه العالم العربي نحو الديمقراطية تسعى الحكومة إلى دفع لبنان إلى الوراء».

من جهة أخرى، دعا نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ

القوى الأمنية، في حال إقفال الأسير طريق البحر، لكن الجيش سبق أن أبلغ الأسير ومن خلفه هذا الأمر، حين كان داعمو الأسير السياسيون يطلبون غض النظر عنه لأن «خطابه لائق ومحترم». واليوم، بعدما تحوّل الأسير إلى ظاهرة مزعجة ومربحة في آن، تتعامل الحكومة معه كأنه حالة ظرفية إعلامية، من دون أن تقارب تحركه وإقفاله الطريق لا من قريب أو بعيد. والجيش بدوره ينتظر القرار الحكومي، إذا أرادت إزالة الاعتصام بعد إجراء الاتصالات مع الأطراف الصيدوايين، مع العلم بأن رئيس الجمهورية عرض الاعتصام مع النائب بهية الحريري.

الأمر نفسه تكرر مع التعرض للجيش، سياسياً وإعلامياً. لم تحرك الحكومة ساكناً، ولم تر موجياً للتحرك وإجراء الاتصالات وعقد جلسات وزارية جانبية، بخلاف ما فعلت عند إطلاق الضباط والعسكريين الموقوفين في قضية الكويخات لاعتبارات انتخابية، فأعدت توقيفهم مجدداً. لم تر الحكومة، التي ستلتقي اليوم في احتفال الأول من آب، سبباً لأن تتبنى خطاب التهذئة والدعوة إلى تحييد الجيش، بخلاف ما حصل من تحرك وتجيش لإطلاق شادي المولوي، الأمر الذي اضطر الجيش إلى الإعلان عن إعداد ملاحقة قضائية هي الأولى من نوعها، ضد النائب في كتلة المستقبل النائب معين المرعبي. ولا أحد يعتقد أنه سيكون لها أيضاً موقف أو كلمة من ذلك.

وبين الملفات الثلاثة، أمور تفصيلية كثيرة ومتشعبة. لكن الأهم أن الحكومة تعمل وتحصد إعجاب المجتمع الدولي لأنها تنأى بالنفس عن أحداث سوريا... وعن الهموم الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.



في الشارع المسيحي، ومنهم من يريد إخراج حزب الله في المرحلة الإقليمية الحساسة، والبعض يريد إدخال الحكومة المفروضة إقليمياً مرحلة الموت السريري.

هكذا تم التعامل مع ملف الكهرباء، وكذلك الأمر مع ملف اعتصام الشيخ أحمد الأسير. في داخل الحكومة، ثمة صمت مطبق، وتلويح باستخدام

علم وخبر

الجيش بحاجة لـ40 ألف جندي إضافي

أجرت جهات رسمية دراسة تبين بموجبها أن الجيش اللبناني بحاجة لتطويع 40 ألف جندي جديد في صفوفه، في حال أراد الاستمرار بالقيام بمهامه الحالية، إلى جانب الإمساك بالحدود اللبنانية - السورية. وبينت الدراسة أن الجيش الذي ينشر ألويته الـ12، وأفواجه الثمانية، وفوجي المدرعات والمضاد للدروع، في الداخل وعلى الحدود، يحتاج إلى 6 ألوية (نحو 18 ألف جندي) لكي يتمكن من ضبط الحدود اللبنانية - السورية بشكل محكم. وأشارت الدراسة إلى أنه سبق أن صدر قرار بإنشاء فوج للقتال الجبلي، من دون أن يأخذ طريقه للتنفيذ بسبب ضعف الإمكانيات المالية. كذلك يحتاج الجيش إلى إنشاء فوج إضافي للحدود، وفوج تدخل سادس. وتضيف الدراسة أن مهمة حفظ الأمن في الداخل تحول دون نشر الجيش العدد المطلوب من الجنود على الحدود الشمالية والشرقية. وتوقفت الدراسة عند كون عدد رجال الشرطة في لبنان قارب نصف عدد رجال الجيش، فيما المفروض ألا تتجاوز نسبة الشرطة إلى الجيش عتبة الـ25 في المئة.

اليونيفيل تنسّق روحياً

طلب قائد قوات اليونيفيل الجنرال باولو سيرا من سكان منطقة جنوبي الليطاني خلال إفطار تكريمي لمناسبة عيد الجيش في بنت جبيل، ألا يعتبروا بأن دوريات وحداته تسير بمفردها بين بلداتهم، وإن لم تعد تتحرك بمرافقة من الجيش اللبناني، بسبب وجود «تنسيق روحي» بين الطرفين وإن لم يتجاوزا ميدانياً.

الأحرار خارج لائحة 14 آذار المتنتية

استبعدت الدراسات الاحصائية التي أجراها حزب الكتائب في المتن أي اسم مرشح من حزب الأحرار، ما يعني بحسب مصدر متني، أن لا نية لضم أي مرشح من الوطنيين الأحرار إلى لائحة 14 آذار، بمن فيهم أمين العلاقات الخارجية في الحزب كميل الفرد شمعون، الذي أعلن الحزب ترشيحه نهاية آذار الماضي.

ما قل ودل

تبيّن أن رجل الأعمال الفلسطيني المقيم في صيدا عماد الأسدي، الذي يعد احد أبرز داعمي الشيخ أحمد الأسير، هو من يتولى الوساطة بين الأسير ووزير



الداخلية مروان شربل. يُذكر أن الأسدي مقرب من الرئيس فؤاد السنيورة والنائبه بهية الحريري، وهو يملك مجمعا تجارياً في صيدا.

بورقة التفاهم لأنه خيار استراتيجي. القضية إذاً خلاف حول عنوان مطلبي بين التّيار وأمل، ولا دخل له بالسياسة: «نقار منزلي ليس أكثر، يحدث ضمن البيت الواحد». فما بين التّيار وحزب الله وحركة أمل، ثابتات ثلاث: «بقاء الحكومة، بقاء التحالف، وبقاء التفاهم».

يقولون أكثر من ذلك: الأزمة بشأن قضية المياومين انفجرت حين استحق موضوع الشركات الخاصة، وليس لأن أحداً يريد التفجير من الداخل. تسال 8 آذار وتجيب: أي حكومة أفضل من هذه الحكومة بالنسبة للجنرال؟ «عون رفع سقفه لأنه وجد في الحكومة أن من يشد أكثر يحصل على ما يريد».

ترى 8 آذار أن سقوط الحكومة قبل الانتخابات يعني تكريس قانون الستين، يضعون اللا استقرار نصب أعينهم، «إذا أسقطنا الحكومة، فإننا فتحنا صندوق بانديورا دفعة واحدة من حيث لا ندرى».

في المحضلة، «الضجيج والمماطلة لا يعنين شيئاً». بنظر الأكثرية، ميشال عون محاورٌ صعب ليس إلا. يذكرون بالوقت الذي بقيت فيه الحكومة معلّقة قبل تشكيلها بسبب الحضة المسحّية. وفي نهاية الأمر، «الحكومة لن تسقط الآن» يقول سياسيون من 8 آذار بثقة، رغم أنها لا تفعل شيئاً.



مجموعة من الأحزاب لا تتفق على شيء سوى على السلطة... أي سلطة إلا سلطة المستقبل



والرئيس ميقاتي يضخّي لاستمرار الحكومة».

حقن العونيين من ميقاتي، ليس أقل منه حنقهم من بري. يقولون إن بري فجر قضية المياومين بوجههم حتى يفشل التّيار في السلطة: «بزي شريك لـ14 آذار، ويريدهم إظهارنا في مظهر العاجزين عن تقديم أي شيء».

عندما يسال الأذاريون عمّا يحدث داخل الحكومة، يحيلونك على ورقة التفاهم الموقعة بين حزب الله والتّيار. يقولون إن الأزمة اليوم لا تمس التحالف السياسي الذي أنتج التفاهم. بحسب هؤلاء، يتمسك عون